

الشَّرَكَاتُ المحظورة (سُورِيَّة)

كَانَ ربيع عام ٢٠١٤ يودَّع حلب على عجل، الشمس تجبو على مهل لتستقر في منتصف السماء، وفي الأرض يجلس شيخان يتناولان قهوة صُنعت بصبر يناسب الشيب الظاهر عليهما. يسترق «صبري وحيد عصفور» وصديقه «أبو ياسين» النظر إلى جيرانهم الَّذِينَ تجهزوا لبيدأوا نهارهم.

في ثوانٍ تمطر السماء براميل متفجرات فوق رؤوسهم، تتناثر قطع الخشب من حولها، الحجارة، الإسمنت، حديد التسليح، الأظافر، أشلاء جيرانهم الَّذِينَ ودَّعوهم بنظراتهم منذ لحظات، تحتجب الشمس خلف غبار البارود والدم والصمت، تلك المتفجرات الملعونة صُمَّت لتلحق أكبر ضرر ممكن بضحاياها.

ينزاح الغبار تدريجيًا، ببطء يتحسس «عصفور» خُطواته بحثًا عن «أبو ياسين»، ها هو الآن يَبِّن يديه، كَانَتْ أحشأؤه متناثرة من حوله، فيما يعلو صدره ويهبط، وتطرح عينه المملوءة بالهلع عشرات الأسئلة، قبل أن يستحوذ بياض الموت المتشبع بالصفرة على مساحة العين، ويحتجب الأسود إلى الأبد، رشفة القهوة الأخيرة التي لم تبلغ شَفْتِيه، تشرَّبتها الأرض مع دمائه بمنتهى العدل.

تلك الضربة الجوية كانت واحدة من مئات الضربات التي وجهتها قوات «بشار الأسد» خلال سنوات الحرب البست، وأودت بأرواح آلاف المدنيين. على الرغم من حظر السُّلطات الأمريكية إمداد الغاز والتنفط لقوات «الأسد»، إلا أنَّ شبكة من الشَّرِكَات اخترقت هذا الحظر، لتستمر طائرات «الأسد» مُحلقة تلقي بالموت فوق رؤوس المدنيين في سُوريَّة.

شاركت «مُوساك فُونسيكا» في تَأْسِيس ثلاث من تلك الشَّرِكَات وفروع لها في جزيرة سيشل، إحدى المَلَاذات الصَّرِيبِيَّة في المحيط الهندي. الشَّرِكَات الثلاث كانت ضمن قائمة طويلة ممن يُعتقد تورطهم في تكوين شبكات معقدة لإمداد قوات «الأسد» الجوية بالوقود سرًّا، على الرغم من الحظر الدُّوَلِي المفروض على الجيش السُّوري.

القائمة السوداء التي أصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي (أوفاك) ضمت ٣٣ فردًا وشركة من عملاء «مُوساك فُونسيكا»، غير أنَّ ما توصلنا إليه في هذا التَّحْقِيق، يكشف أنَّ بعض تلك الشَّرِكَات استمرت في عملها رغم وضعها في القوائم السوداء من قبل وزارة الخزانة الأمريكية، إحداها كانت شركة متخصصة في المنتجات البترولية اسمها «بانغاتيس إنترناشيونال كوربوريشن ليمتد»، ويقع مقرها الرئيس في الإمارات العربيَّة المتَّحدة.

في يوليو/ تموز ٢٠١٤ اتهم (أوفاك) شركة «بانغاتيس» بإمداد الحكومة السُّوريَّة بكمية من وقود الطائرات بلغت ألف طن متري؛ من أجل تشغيل مقاتلاتها الحربية، تتبَّع هذه الشركة مجموعة اقتصادية أكبر لها عدَّة مكاتب في دمشق اسمها «عبدالكريم غروب»، اثنان من الشَّرِكَات التابعة لها «ماكسيما ميدل إيست» و«مورغان آديتيفيس» كانتا كذلك من

بَيْنَ قوائم عملاء «موساك فونسيكا» المحظورين، علاوةً على مواطنين سُوريين تربطهما علاقات مباشرة مع هاتين الشركتين. ممثلٌ عن شركة «مورغان» أرسل لنا ردًا يزعم فيه أن وجود شركته في قائمة الشركات المحظورة جاء عن طريق الخطأ!

التحقيقات التي أجراها (أوفاك) تُشيرُ إلى أنه في مايو/ أيار ٢٠١٤ جرى تعاون بين «بانغاتيس» و«ماكسيما» و«عبدالكريم قروب» من جهة، وبين شركة روسية تعمل في الغاز والنّفط من جهة أخرى، كان الهدف من التعاون هو الحصول على النّفط من أجل مصافي البترول التي تقع تحت سيطرة الحكومة السورية.

CERTIFICATE BY THE REGISTERED AGENT

We, **MOSSACK FONSECA & CO. (SEYCHELLES) LIMITED** in our capacity as the Registered Agent of **Maxima Middle East Trading Co.**, an International Business Company incorporated in accordance with the laws of the Republic of Seychelles on the 13th day of December, 2012, identified with the number 116851 ("the Company"), do hereby certify that the attached documents are the true copies to wit:

- 1- Memorandum and Articles of Association.
- 2- Certificate of Incorporation.
- 3- Appointment of Director
- 4- Register of Director.
- 5- Share Register.
- 6- Share certificate No.1
- 7- Board Resolution for opening branch in SAIF Zone.
- 8- Power of Attorney in favour of Mr. [REDACTED]
- 9- Resolution of Sole Director for cooperation with Syria International Islamic Bank.
- 10- Resolution of the Shareholder for cooperation with Syria International Islamic Bank.
- 11- Passport of Mr. [REDACTED]
- 12- Passport of Mr. [REDACTED]
- 13- Passport of Mr. [REDACTED]
- 14- Passport of Mr. [REDACTED]
- 15- Trade License

Dated 18th day of January 2013


Mrs. [REDACTED] Assistant Secretary
MOSSACK FONSECA & CO. (SEYCHELLES) LIMITED
Registered Agent




موساك فونسيكا قدمت خدماتها لشركة ماكسيما ميدل إيست التابعة لعبد الكريم غروب

في أبريل / نيسان ٢٠١٣ صرّح متحدث باسم «بانغاتيس» إلى وكالة «رويترز» ما يفيد أنّ شركته قامت بالفعل بتسليم النّفط إلى سُوريّة، غير أنّه ادعى أنّ الشّركة لا تعرف أي شيء حول الوجهة النهائيّة لهذا النّفط أو الغرض الذي سوف يُستخدم من أجله «كلّ ما نعرفه أنّ هذا الوقود سوف يُستخدم في أغراض إنسانية».

العلاقة بين «بانغاتيس» و«موساك فونسيكا»، بحسب ما تُشيرُ إليه الوثائق التي بحوزتنا الآن بدأت منذ عام ١٩٩٩، عندما قام مكتب المحاماة البنمي بإجراءات تأسيس الشّركة في جزيرة نيبوي بالمحيط الهادئ، حيثُ يملك امتيازات استثنائيّة لتأسيس شركات «أوف شور»، غير أنّ صحوة مُفاجئة أصابت السُّلطات في الجزيرة الصغيرة حول عمليات تبييض الأموال التي تُجرى تحت مسمى شركات «الأوف شور» على أراضيها، جعلتها توقف هذا النشاط بشكل مُفاجئ عام ٢٠٠٩، فانتقلت الشّركة بسجلاتها أولاً إلى جزيرة «سامواه» ثم في ٢٠١٢ تحولت إلى سيشل، حيثُ قُدرت قيمتها السوقية آنذاك بما قيمته ٧,٥ مليون دولار.

ورغم مرور تسعة أشهر على العقوبات التي فرضتها الولايات المتّحدة على الشّركة، ظلت «موساك فونسيكا» تقدم خدماتها إلى «بانغاتيس»، وتقدم ما يفيد وضعها الجيد في سيشل، غير أنّها سرعان ما ساعدت في إغلاق هذه الشّركة، وطالبتها بتسديد فاتورة أتعاب قيمتها ألف دولار.

استغرق الأمر عامًا أو ما يزيد قليلاً منذ فرض العقوبات على شّركة «بانغاتيس» حتّى اعترفت «موساك فونسيكا» بالقائمة السوداء، وسارعت في الحُصول على تفاصيل ملكيّة الشّركة أو فواتير الخدمات

التي قَدَّمَتها لها أو أي معلومات تدل على هويّة مَالِكها، واستعانت في ذلك بمديري شركتي «بانغاتيس» و«ماكسيما» في دبي، وبحلول أُغسُطس / آب ٢٠١٥ أقرّت «مُوساك فُونْسِيكا»، أخيرًا، بأن تلك الشَّرِكات على قوائم العقوبات.

رامي مخلوف (ابن الخال)

ملفات شركة «موساك فونسيكا» كشفت كذلك عن تعاونها مع رامي مخلوف، ابن خال الرئيس السوري بشار الأسد. واحد من أكبر رجال الأعمال في الشام. يملك «مخلوف» شركة «سيرياتل» للهواتف المحمولة، ووصفته وزارة الخزانة الأمريكية في مُستَهَلِّ ٢٠٠٨ بأنه من كبار المستفيدين من الفساد في سورية. تتنوع استثماراته في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقطة والغاز والتشديد والخدمات المصرفية وشركات الطيران، ومن ثم أصدرت «الخزانة الأمريكية» قراراً بتجميد أصول رامي مخلوف، وحظرت على الشركات والأفراد التعامل معه. وفي أغسطس / آب من العام نفسه تصدرت عدد من شركات «مخلوف» القائمة السوداء للشركات المحظورة.

لطالما كان «مخلوف» عميلاً لدى «موساك فونسيكا»، غير أن المراسلات التي رصدناها بينه وبين الشركة لم تشر بأية حال إلى العقوبات المفروضة عليه، إلى أن تبدل الحال في ٢٠١٠ إثر طلب أرسلته السلطات في جزر العذراء البريطانية تستعلم فيه عن ملكية إحدى الشركات التي تأسست قبل ذلك التاريخ بعشرة أعوام. بدأ موظفو «موساك فونسيكا» بالبحث عن البيانات المطلوبة، سرعان ما تبين أن ملكية الشركة ترجع إلى «مخلوف»، وظهرت تقارير ترصد علاقات مخلوف السياسية مزاعم تورطه في عمليات تهريب.

Date : July 1, 1998.

Polter Investments Inc.

To: BBME Geneva
The Manager.

Dear Sir,

Please change the proportion of the shares to the following:

Rami Makhlof	:	70%
G [redacted] B [redacted]	:	30%

Best regards.


Rami Makhlof


G [redacted] B [redacted]

ظل رامي مخلوف عميلاً لدى موساك فونسيكا لأكثر من ١٠ سنوات ساعدته خلالها في إخفاء أمواله تحت اسم عدد من شركات الأوف شور

إلى هنا دار جدال داخلي بين التخليص من هذا العميل فوراً أو التمهّل لعدم فقده. استشهد أحد المؤيدين لبقائه بأن تلك المزاعم حول تورطه لم ترتقِ إلى درجة اليقين، ولا توجد أية أدلة أو تحقيقات مفتوحة بشأنه، ودلّ على ذلك بأن بنك «HSBC» في بريطانيا، الذي قدّم خدماته إلى «مخلوف»، ويعرف الكثير عن أنشطته، يشعر بالارتياح في التعامل مع «مخلوف»، ومن ثمّ فعلى الشركة «موساك فونسيكا» أن تستمر في عملها مع «مخلوف».

ومع تصاعد الحديث عن تحقيقات جادة حول إمبراطورية «مخلوف» الاستثنائية، استقر الحال على التخليص منه نهائياً.

إيران

بعد عشرين عامًا من الثورة الإيرانية، وبالتحديد في عام ١٩٩٨ ساعدت «موساك فونسيكا» في تأسيس شركة إيرانية في جُزُر العُدراء البريطانية. كَانَ معلومًا لدى الجميع أَنَّ تلك الشركة تلعب دور الوسيط بين وزارة البترول في طهران وبين الشركات الأجنبية. فروع تلك الشركة في دبي ولندن، والتي حملت اسم «بتروباس» لعبت دورًا مهمًا في تنمية حقل «جنوب بارس» للغاز الطبيعي الذي تقدر عائداته بمليارات الدولارات.

قبل تأسيس تلك الشركة بثلاثة أعوام، اتهم الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» إيران بدعم الإرهاب، رابطًا ذلك بمساعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل، وهو ما نتج عنه مقاطعة الولايات المتحدة للنفط الإيراني، ليس بالضرورة أن يكون هذا هو السبب الرئيس وراء تأسيس شركة تعمل في مجال النفط في طهران.

سُلّطت الأضواء على العلاقة الوثيقة بين تلك الشركة والنظام الإيراني في وقت مبكر من عام ٢٠٠١ بعدما حققت السلطات الإيرانية مع عضو بمجلس إدارة الشركة، ثم اتهمته بالتورط في مخالفات تخص إبرام عقود بيع الغاز. بحلول العام التالي تصدرت تلك الأنباء عناوين صحيفتي «ذي إيكونوميست» و«نيويورك تايمز».

مزاعم الفساد تلك وضعت الشركة سريعًا على الخريطة، حتّى قبل ظهور تلك الادعاءات، لم يكن الأمر ليستغرق كثيرًا من النبش للتعرف

على هوية ملاكها، أو على أقل تقدير الوقوف على كيفية تحكم المسؤولين الحكوميين في إدارتها.

استمرت «بتروباس» عميلاً لدى «موساك فونسيكا» حتى ٢٠١٠، حينها علم «يورغن موساك»، أحد مؤسسي الشركة البنمية أن مقر شركة «موساك فونسيكا» في جزر العذراء البريطانية صار مدرجاً ضمن القوائم السوداء من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بعدما استخدمته «بتروباس» عنواناً لها في أوراق التسجيل.

إلى هنا بدأ موظفو «موساك فونسيكا» في التحرك، «مارسيادي كوستا» إحدى الموظفات في الشركة اقترحت أن يتم التخلص من «بتروباس»، زميل آخر أيدها في ذلك معلقاً: «لقد تأخر هذا القرار ١٢ عاماً تقريباً»، وفي النهاية وافق المؤسس الثاني «رامون فونسيكا» على التخلص من الشركة الإيرانية في رسالة شديدة اللهجة:

«هذا أمر خطير، جميعنا نعرف أن الأمم المتحدة فرضت عقوبات ضد إيران، ونحن لا نريد بالتأكيد أن نعمل مع أنظمة أو أفراد من تلك الدول. رفضنا هذا ليس نابغاً من الإجراء الذي اتخذته مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، وإنما التزاماً بمبادئنا. أي شخص تعامل مع تلك الشركة على أي مستوى سوف يدرك في الحال أنها ارتبطت بأسماء إيرانية، لذلك لزاماً علينا أن نرفع الراية الحمراء فوراً».

حظي مكتب «موساك فونسيكا» في لندن بنصيب وافر من اللوم على تلك الورطة التي تخلص منها في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ بعد الاعتذار عن الاستمرار في تقديم خدماته إلى «بتروباس»، بعدما ظهر التقصير في تنفيذ ما تعارف على تسميته «التحريات الضرورية» لمعرفة

هوية مَالِكِي الشَّرِكَة، وما إذا كانوا مُتَوَرِّطِينَ في قضايا دُولِيَة أو مطلوبين للمساءلة، هذا الأمر جعل مَالِك الشَّرِكَة «يورغن موساك» يعلق في رِسَالَة داخلية «يبدو أن مكتبنا في بريطانيا لم يقم بهذه التحريات هذه المرة، أو ربما لا يقوم بها أبداً»، غَيْرَ أَنَّهُ وَفِي مُسْتَهَلِّ ٢٠١٦ خرجت تلك الشَّرِكَة من قائمة الشَّرِكَات المحظورة من قبل الولايات المُتَّحِدَة في إطار اتفاق رفع العقوبات عن طهران؛ إثر الاتفاق على تفكيك أجزاء من برنامجها النووي.

المتحدث باسم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية رفض التعليق على هذه القِصَّة، مشدداً على أن سياسة المكتب تقتضي عَدَم الخوض في القضايا قيد التَّحْقِيق حاليًا، أو المحتمل فتح تحقيق بخصوصها لاحقًا.

في عام ٢٠١٢ بدأ «موساك فونسيكا» أول عَمَلِيَّة مسح للشَّرِكَات التي تخضع لعقوبات دُولِيَة، كَانَ مكتب لندن بؤرة التركيز آنذاك، التقرير النهائي خُلص إلى أن مكتب لندن لا توجد لديه أي آليَّة في تعاملاته مع عملائه المُصَنَّفِينَ تحت مُؤشَر «ذوي خطورة عالية» من السياسيين وعائلاتهم والمقربين منهم، حَتَّى عَمَلِيَّة جمع البيانات الأولية عبر محرركات البحث الإلكترونيَّة حول العُملاء المحتملين لا يَتِمُّ إجراؤها، الحال نفسه مع مكاتب الشَّرِكَة في سنغافوره، تايلاند، البرازيل، ودي. عاب التقرير النهائي على تلك الفروع القصور في إجراء التحريات وجمع البيانات قبل التعامل مع السياسيين وذويهم.

على سبيل المثال، اعترفت الشَّرِكَة في الاتصالات الداخلية عام ٢٠٠٩ بأن لديها سجلات غَيْرَ مكتملة تخص إحدى الشَّرِكَات التي وُضعت على لائحة العقوبات لاحقًا؛ لدورها في إدارة تحويلات مَالِيَّة بملايين

الدولارات يستخدمها النظام الحاكم في كوريا الشماليّة؛ بهدف زعزعة الاستقرار في أماكن بعينها.

في العام ذاته قطعت الشَّرِكةَ علاقتها كذلك برجل أعمال من مواطني زيمبابوي يُدعى «جون بريدن كامب»، والذي ظل بين سجلات عملائها منذ عام ١٩٩٧، غير أنه وفي عام ٢٠٠٢ وصفته لجنة خبراء الأمم المتَّحدة بأنّه «خبير في تأسيس الشَّرِكات السَّرّية، وتجنب تطبيق العقوبات على الشَّرِكات التي تخترق اللوائح».

في هذا التوقيت اهتمت الأمم المتَّحدة شَرِكة «تريمال ليمند» بشراء معدات عسكرية للجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استغرق الأمر سبع سنوات حتّى أجرى أحد موظفي «موساك فونسيكا» بحثاً على شبكة الانترنت ليتكشف أنّ تلك الشَّرِكة المتورّطة في عدّة اتهامات بالاتجار في الأسلحة يملكها «بريدن كامب».

قبل عدّة أشهر من قرار «موساك فونسيكا» التخلص من «بريدن كامب»، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية اسمه ضمن قوائم العقوبات، بزعم كونه من المحسوبين على الديكتاتور الزيمبابوي «روبرت موغابي» وستار خفي لأنشطته، وفي عام ٢٠١٢ أسقط الاتحاد الأوروبي العقوبات المفروضة ضده. رغم ذلك فإنّ «بريدن كامب» الذي طالما حرص على نفي أي علاقة تربطه وشركاته مع «موغابي» رفض التعقيب على الأسئلة التي أرسلناها إليه.

حزب الله

من بين ما تحصّلنا عليه وثائق تكشف العلاقة بين «حزب الله» اللبناني وبين «موساك فونسيكا»، حيثُ استخدم «حزب الله» إحدى الشَّرَكَات كغطاء لأنشطته المَالِيَّة تحت اسم «أوفالز تريدينغ»، ولعبت «موساك فونسيكا» دورًا في تَأْسِيس وتسجِيل هذه الشَّرِكة.

في أعقاب قرار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي (أوفاك) إدراج تلك الشَّرِكة ضمن قوائمه السوداء، قال الممثل القانوني لشَّرِكة «موساك فونسيكا» في رسالة داخلية: «وردتنا عدّة تقارير تربط بين هذه الشَّرِكة وجماعات إرهابية»، ومن ثمّ قررت الشَّرِكة البَنَمِيَّة إنهاء علاقتها مع «أوفالز» في مايو/ أيار ٢٠١١.

هنا تظهر رسالة توبيخ أرسلها الشريك المؤسس «يورغن موساك»: «لا أفهم لماذا لم تُظهر التحريات الأولية كُُلَّ هذه المشكلات من البداية، لا بد وأنّ لدينا مشكلة كبيرة في إجراء هذه التحريات».

محامي شَّرِكة «أوفالز» والتي تخضع لسجلات جُزُر العَدَراء البريطانيَّة، قال لنا إن تلك الشَّرِكة أُسِّست بغاية تقليص الضَّرَائِب، وأنّ أنشطتها الرئيِّسة هي استيراد وتصدير المواد الغذائية، إلا أنّها عَير نشطة حاليًا.

نفى المحامي كذلك أنّ تكون شركته تورطت في أي أعمال عَير مشروعة، مثل تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، وألح إلى أنّ إحدى

شركات المحاسبة الدولية الكبرى تقوم بالتحقيق في استثمارات «أوفالز»، ولمّ تعثر على ما يفيد صدق اتهامات وزارة الخزانة الأمريكية. علاوة على ذلك أصدر مالك الشركة بياناً نفى فيه أي علاقة ربطته في السابق مع «حزب الله»، فيما تستمر الجهود لرفع تلك العقوبات عن الشركة.